

805 ملايين جنيه قيمة عقود التوفيق للتأجير التمويلي في 2010

كانت السندات التي أصدرتها الشركة العام الماضي الأولى من نوعها بالنسبة لها، وكانت تستعد للإصدار الثاني نهاية هذا العام بقيمة 400 مليون جنيه، إلا أن فهمى الذى صوت بنعم على التعديلات الدستورية الأخيرة من أجل "عودة الاستقرار" قال إن الشركة ستعيد تقييم مدى إمكانية ذلك فى النصف الثانى من العام بدافع من الأحداث السياسية الأخيرة التى أثرت على النشاط الاقتصادى.

حققت الشركة عائداً على حقوق الملكية بلغ 24% واعتبره فهمى معدلاً جيداً بالنسبة للعمر التشغيلى للشركة الذى لا يتعدى الأربعة أعوام وبالمقارنة بالمعدلات المتعارف عليها فى الشركات المثيلة.

أشار العضو المنتدب إلى أن الشركة دربت دفعة من 16 موظفاً حصلوا على دبلومة إدارة المخاطر العالمية خلال 2009، بالإضافة إلى 6 آخرين خلال 2010 ليصل عدد الموظفين الحاصلين على تلك الدبلومة بالشركة إلى 22 موظفاً

كما انتهت التوفيق من ميكنة أنظمتها بالتعاون مع شركة أوراكل للحصول على التطبيقات المالية وكذلك إدارة عمليات التأجير التمويلي والمزمع الانتهاء منها خلال الربع الأول من العام المالى لعام 2011.

أضاف أن الشركة استطاعت أن تحصل الجزء الأكبر من الاقساط المتأخرة عقب أحداث الثسورة، مشيراً إلى أن هناك عدداً محدوداً من العملاء المطالبين بتأجيل السداد وتم إرسال أوراقهم إلى البنوك لإبلاغهما ببيانات هؤلاء العملاء.

قال فهمى انه تمت اععادة النظر فى الاستراتيجية الخاصة بعام 2011 عقب أحداث ثورة 25 يناير، والتي كانت تستهدف محفظة تمويل تبلغ 800 مليون جنيه، مؤكداً انه يصعب حالياً تحديد قيم مستهدفة فى ظل حالة عدم الاستقرار التى يمر بها الاقتصاد...

أسماء نبيل



الرئيس التنفيذى للشركة فى حوار لـ «البورصة»:

تأجيل طرح الشركة فى البورصة

وإعادة تقييم جدوى الإصدار الثانى

لسندات التوفيق بعد الأحداث الأخيرة

«التوفيق» تستحوذ

على 20% من سوق

التأجير و«العقارى»

على رأس القطاعات

المستفيدة

الماضى بقيمة 567 مليون جنيه مقسمة على ثلاث شرائح لها أثر فى توفيق تلك السيولة التى ستساعد الشركة خلال العام الجارى فى الوفاء بديونها للبنوك وإبرام عقود تأجير جديدة.

الماضى سمحت لها بتوفير سيولة ذاتية، وهو ما خفض قيمة الرافعة المالية للشركة (نسبة الديون إلى حقوق الملكية) لتصبح 1:2.2 مشيراً إلى أن السندات التى طرحتها الشركة النصف الثانى من العام

التمويلات، حيث بلغت قيمة التمويلات البنكية التى حصلت عليها الشركة منذ بداية عملها 2.5 مليار جنيه، لافتاً إلى أن الشركة لديها معدلات سيولة مرتفعة، كما أن عملية التوفيق التى قامت بها العام

قال طارق فهمى، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة التوفيق للتأجير التمويلي إن قيمة عقود التأجير التمويلي التى أبرمتها الشركة خلال العام الماضى بلغت 805 ملايين جنيه حصل عليها 103 عملاء فى مختلف القطاعات.

وقال فى حوار مع «البورصة» إن اجمالى المحفظة 2.3 مليار جنيه تمثل 20% من سوق التأجير التمويلي فى مصر، و سجلت الشركة نمواً فى الأرباح بلغ 87% ليصل صافى أرباحها العام الماضى 49 مليون جنيه مقابل 26 مليون جنيه لعام 2009، وكذلك سجلت محفظة الشركة نمواً بلغ 10%، فيما زادت الأصول 13%

وكشف فهمى أن تداعيات الثورة على الاقتصاد أجبرت الشركة على تأجيل خطط لتوسيع قاعدة ملكيتها عبر الطرح فى سوق المال إلى أجل غير مسمى، خاصة أن وضع البورصة الراهن غير محفز على إجراء أي طروحات فيها.

أضاف فهمى أن القطاع العقارى يأتى على رأس القطاعات التى حصلت على تمويل من الشركة، وحصل القطاع على 40% من اجمالى عقود الشركة وتمثل النصيب الأكبر منها، ويليهما قطاعات النقل والادوية والزجاج وقطاعات أخرى تستحوذ على حصص محدودة كشركات التكنولوجيا، مشيراً إلى أن الشركة تحفظ على تمويل بعض القطاعات التى تأثرت سلباً بأحداث الثورة كقطاع السياحى والعقارى

وحصلت الشركة على تمويلات خلال العام الماضى بقيمة 850 مليون جنيه من 11 بنكاً أبرزها بنوك الاهلى المصرى ومصر والإسكندرية وعودة والعربى الافريقى وكريدى أجريكول والبنك الوطنى للتنمية والبركة وتنتظر الشركة حالياً التوقيع على تمويلات جديدة من البنوك بقيمة 165 مليون جنيه.

وقال فهمى: إن ثقة تلك البنوك فى أداء الشركة يدعم امسدادها بمزيد من

البورصة

الاصدار الثاني

العدد الأثني عشر
12
صفحة

WESTERS
ASTORIA
Securities

www.westersastoria.com